



حرية التجارة والاستثمار الاجنبي بين المؤيدين والمعارضين

جهاد قادر رشيد

الاصلاحيات الاقتصادية باتجاه التحرير التدريجي للاقتصاد يحقق الكثير لصالح البلدان النامية بدءاً من ارتفاع الاجور واستخدام التكنولوجيا الحديثة وانتهاءً بتحسين ظروف العمل والانتاج .

لان الانفتاح امام التجارة والاستثمارات الاجنبية يوفر لمواطني ذلك البلد حرية المتاجرة بالسلع والخدمات (استيراداً او تصديراً) في الاسواق الخارجية دون ان تثقل كواهلهم اعباء الرسوم الكمركية والضريبية والحواجز الاخرى ويعني في نفس الوقت السماح للشركات والمستثمرين الاجانب العمل والاستثمار بعد توفير الضمانات والحوافز المالية والحماية القانونية الامر الذي يوفر فرص عمل جديدة وتكنولوجيا انتاج متطورة بادخال تحسينات في البنية الاساسية مما يتيح ايضا لاصحاب الصناعات والمشروعات المحلية الحصول على مصادر ومواد اولية ومستلزمات الانتاج وبأسعار رخيصة لدخول اسواق عديدة لتصدير ومنتجاتهم مما يسرع في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع وتحسين مستويات المعيشة .

وفي جانب اخر يستند المؤيدون على الرأي بان هناك حقيقة اثبتتها التجارب والوقائع ولا يمكن لاحد ولا من المعارضين انكارها بوجود علاقة بين معدلات النمو والحرية الاقتصادية ويصعب تقديم اي دليل من اي نوع يثبت ان البلدان التي عزلت نفسها عن الاسواق الخارجية وتصدت للاستثمارات الاجنبية قد حققت الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل .

ويرد المناهضون بان ذلك لا يمكن تحقيقه الا بعد الرضوخ والقبول بالشروط ومطالب المؤسسات الدولية منها (البنك وصندوق النقد الدوليين) والتنازل عن سيادة واستقلالية البلد وخاصة في مجال حفظ وحماية الثروات والموارد الطبيعية من اطماع واحتكار الشركات الاجنبية .

كثرت الاحاديث والاراء والانتقادات بين المؤيدين والمناهضين لحرية التجارة والاستثمار الاجنبي على اساس انهما افضل وانجح الاليات والوسائل لتحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي للمجتمعات الناشئة التي تتجه نحو الديمقراطية والتحرير التدريجي للاقتصاد وخاصة التي تلخصت للتو من الحكم الشمولي المركزي .

حيث يرى العديد ممن يناصبون العداء لحرية التجارة والاستثمار الاجنبي بانه لاينتج عنهما الا الاستغلال ونهب للثروات والموارد الوطنية واستمرار الفقر وتفشي البطالة والحقاق افدح الاضرار بالمعامل والصناعات المحلية نتيجة فتح الحدود والاسواق والغاء الرسوم الكمركية والضريبية امام دخول الاستيرادات الخارجية ومن مناشيء متعددة وبنوعيات رديئة وباسعار رخيصة مما يصعب على الصناعات المحلية الاستمرار ومنافستها لارتفاع كلف انتاجها والذي يؤدي بالتالي الى غلق ابواب العديد منها وهجرة رؤوس الاموال مع اصحابها وتسرب كوادرها الفنية والعاملين فيها لان تلك السياسات تهدف بالاساس تفكيك الاسواق المحمية بنوع من الحماية التي تفرضها حكوماتها لبعض اسعار السلع الاساسية للحد ولمواجهة اثار منافسة مثيلاتها من المناشيء الاجنبية اضافة الى (دولرة) العملة الوطنية بقصد تخفيض قيمتها الشرائية وباعتماد الدولار كاساس للتعاملات التجارية بدلاً من العملات الاخرى كما يحدث الان في العراق .

وهذا ما دعا العديد من المعارضين الى تقلص دور منظمة التجارة العالمية (WTO) وعدم الحاجة اليها والاستثمارات الاجنبية او وضع قيود وتحديدات امامها .

في حين يرى المؤيدين على العكس بان التجارب العملية اثبتت ان عاندهما ايجابى على المدى الطويل لان الانفتاح والتنافس والتعاون واجراء